مكتب النائب الدكتور
حيدر آصف ناصر

جانب دولة رئيس مجلس النواب المحترم
دولة الرئيس نبيه بري حفظه الله

المستدعي: النائب الدكتور حيدر آصف ناصر.

الموضوع: إقتراح قانون معجل مكرر متعلق بمعاشات أفراد الجيش والقوات المسلحة والأمن العام، وقوى الأمن الداخلي، وأمن الدولة، والجمارك، وشرطة مجلس النواب.

لما كان الواقع المالي العام في البلاد ينعكس سلبا وبشكل مضاعف على عناصر وضباط القوى الأمنية قاطبة؛

ولما كانت المعونات الخارجية التي تصل إلى عناصر الجيش لا تأتي إلا مقترنة باستبيان حول إنفاق العسكريين، ما يؤدي إلى إعطاء معلومات لدول خارجية عن تفاصيل الوحدات العسكرية اللبنانية.

ولما كانت هذه المعونات ضئيلة وضحلة، ولم تتعد في أقصى حالاتها المئة دولار أميركي لكل عنصر شهريًا؛

ولما كانت هذه المعونات مقتصرة على عناصر وضباط الجيش العاملين دون المتقاعدين، دون أن تشمل باقي القوى الأمنية؛

ولما كان عنصر الوقت داهمًا على العناصر والضباط الذين اقتربوا من سن التقاعد، وقد بذلوا حياتهم خدمة للوطن وتحملوا المشاق والصعاب دون منّة أو تعب؛

ولما كان بلوغ هؤلاء العسكريين التقاعد في ظل احتساب معاشاتهم وتعويضاتهم على الأساس المعتمد حاليا، سيلحق بهم أضرارًا لا يمكن جبرها في المستقبل، ما يشكل حالة استعجال وضرورة؛

المكتب 501، الطابق الخامس، مركز طرابلس للأعمال، شارع المعرض، طرابلس، لبنان، 06443888
المكتب رقم 103، الطابق الأول، مركز Mina 365، شارع فينيسيا، عين المريسة، بيروت، 21372884

وما يؤكد صفة الاستعجال أيضًا، الظروف الأمنية غير المناسبة والضاغطة، والأخطار الداهمة التي تؤكدها المستجدات الدولية والإقليمية، كما تؤكدها كافة الأجهزة الأمنية وتقاريرها، والتي ستشكل عامل ضغط إضافي على العسكريين والأمنيين، ما يوجب على الدولة اللبنانية أن تطمئن عسكريها وأمنييها على الأقل لجهة وضعهم المعيشي، خاصة وأنه يطالعنا يوميا أخبار عن عسكريين وأمنيين يعملون في أكثر من عمل إضافي بشكل لا يتناسب مع صورة القوات المسلحة ولا الجهات الأمنية، ويؤثر سلبا على هيبتها، وبالتالي يؤثر سلبا على أمن البلاد والنظام العام فيها.

وحيث أن مجلس النواب لم يناقش بعد موازنة العام 2023، ما يعني أننا ما نزال في ظل موازنة العام 2022 تبعا للقاعدة الاثني عشرية، ما يتيح لمجلس النواب أن يطبق المادة 122 من نظامه الداخلي التي تنص في فقرتها الأخيرة على "أن للمجلس بعد الانتهاء من مناقشته واقرار مشروع الموازنة أن يقرر مشروع قانون احداث نفقات جديدة"، وبما أن المجلس قد انتهى من مناقشة وإقرار موازنة العام 2022 في 26 أيلول 2022 ما يفيد أن مجلس النواب ما يزال في مرحل ما بعد انتهاء مناقشة وإقرار مشروع موازنة 2022 ويؤيد تطبيق المادة 122 أعلاه.

لذلك، جئت باقتراح القانون هذا بصيغة الاستعجال المكرر مقرونا بالمذكرة التي تنص عليها المادة /110/ من قانون النظام الداخلي لتبرير صفة الاستعجال من جهة، ولتوضيح الأسباب الموجبة من جهة أخرى، آملا إدراجه على جدول أعمال أول جلسة عامة مباشرة لدراسته وإقراره.

إقتراح القانون المعجل المكرر المتعلق بمعاشات أفراد الجيش والقوات المسلحة والأمن العام، وقوى الأمن الداخلي، وأمن الدولة، والجمارك، وشرطة مجلس النواب

مادة وحيدة:

1- بالرغم من كل نص مخالف، تصرف مستحقات وتعويضات ضباط ورتباء وعناصر الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، وأمن الدولة، وشرطة مجلس النواب والجمارك العاملين والمتقاعدين بالدولار الأميركي على أساس سعر الصرف المعتمد لصرف مستحقات ورواتب البعثات الدبلوماسية في الخارج.

2- تعتبر من ضمن مستحقات الفئات المشار إليها في المادة السابقة أساس الراتب والعلاوات، وبدل الانتقال، والتعويضات المختلفة بما فيها تعويضات نهاية الخدمة.

3- يفرض رسم طابع مالي نسبي بالدولار الأميركي يسمى طابع دعم القوات المسلحة، على المستوردات الكحولية، والتبغ والتنباك، والعطور ومواد التجميل، والسيارات الفارهة، والكماليات، وعلى بطاقات حفلات المطربين والفنانين الأجانب، ويخصص لتمويل النفقات المقررة في البند 1 أعلاه.

4- تحدد دقائق تطبيق هذا القانون بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء.

5- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بكل تقدير واحترام

النائب الدكتور

حيدر آصف ناصر